Issue 5940-5941 Saturday-Sunday 20-21/1/2018
الزمان – السنة العشرون العدد 9540-5941 السبت–الاحد 3 من جمادى الاولى 1439 هـ 20-21 من كانون الثاني (يناير) 2018م
Azzaman Arabic Daily Newspaper Vol/20. UK

إذا تعارض موعد الإنتخابات في القانون

جلسة البرلمان يوم الخميس2018/1/18 والخاصة كانت بتحديد موعد لاجراء انتخابات سنة 2018 لا بد ان تكون موضع تعقيب من الوجه الدستوري والقانوني وعلى الشكل التالي:

1– اعتماد مبدأ التدرج الهرمي التي تحكم القواعد القانونية عند تعارضها وهي ان قواعد الدستور هي التي يجب ان تطبق اولا كونها في اعلى الهرم القانوني واهمال القواعد القانونية لان القانون يأتي في المرحلة الثانية وهذه قاعدة مطبقة في جميع الانظمة القانونية وسبب ذلك يكمن ان الدستور وافق عليه الشعب والقانون وافق عليه اعضاء البرلمان والشعب في قمة الهرم القانوني.

فارادة الشعب الواردة بالدستور مقدمة على ارادة جزء من الشعب وهم البرلمانيون اعضاء مجلس النواب وهذه القاعدة مطبقة في جميع الانظمة القانونية في العالم وليس في النظام القانوني العراقي وتطبيقاً لذلك فان تعارض موعد الانتخابات الذي قرره قانون انتخابات مجلس النواب رقم 45 لسنة 2013 مع موعدها المقرر بالمادة 56 من الدستور وهي قبل 45 يوما من انتهاء سنة البرلمان الرابعة يوجب تطبيق الموعد الوارد في الدستور ولا قيمة للموعد الذي حدده القانون

2– ان تحديد البرلمان في قانون يصدره او قرار يصدره لموعد لاجراء الانتخابات خلافا للموعد الذي حدده الدستور بالمادة 56 من الدستور يجعل موعد القانون والقرار غير دستوري وباطل دستوريا طبقا للمادة 13 من الدستور التي قررت بطلان اي نص وقانون يتعارض مع الدستور ويكون عرضة للطعن امام المحكمة الاتحادية العليا التي ستتولى اصدار حكم ببطلان القانون والقرار لعدم الدستورية وحكم المحكمة الاتحادية العليا نهائي وبات ملزما لجميع السلطات بما فيه مجلس النواب وهكذا فلا قيمة لقانون مجلس النواب او قراره الذي يحدد موعدا غير الموعد الذي حدده الدستور وقد اصدرت المحكمة الاتحادية احكاما عديدة ببطلان قوانين اصدرها مجلس النواب واخرها الحكم الخاص ببطلان مواد كثيرة اضافها البرلمان لقانون موازنة 2017 ولم يتم العمل بها اذ ليس كل مايرد بالقانون يتم العمل به اذ تهمل كثير من الاحكام باحكام بطلان من المحكمة الاتحادية

3– كذلك فأن تأجيل الانتخابات يخالف مبدأ التداول السلمي للسلطة اوان الشعب مصدر السلطات الوارد بالمادة الخامسة من الدستور ومبدأ ديمقراطية نظام الحكم الوارد في المادة الاولى من الدستور اذ ان الانتخابات هي اعظم تطبيقات الديمقراطية الذي تأتي جميع التطبيقات الديمقراطية بعد الانتخابات

4– ان احكام الدستور واجبة التطبيق بصرف النظر عن الظروف والاحوال والاسباب خاصة وان ظروف البلاد الان افضل بكثير من الظروف التي تم فيها اجراء الانتخابات للسنوات 2005 و2006 و2010 و2014.

طارق حرب

بغداد

تونس الخضراء وألوان أخرى

من لم يزر تونس بعد 2011 لا يمكن له أن يتخيل ما يجري فيها من حراك شعبي وأسباب ذلك تبقى خافية عنه ونبقى ننظر لتونس على إنها(الخضراء) دون أن نقترب من الألوان الأخرى التي باتت اليوم أكثر شيوعا من اللون الأخضر الذي ظلت تونس متمسكة به عقودا طويلة سواء في حقبة بورقيبة أو زين العابدين بن علي .

وبين الحين والآخر تطفو أخبار تونس للواجهة لتذكرنا بشرارة (الربيع العربي) التي انطلقت منها بعفوية تامة دون أن يدرك محمد بو عزيزي ومعه كل الشارع التونسي ماذا سيحصل بعد ذلك ليس في تونس فقط بل في عموم المنطقة التي لازالت تنتظر مخرجات ربيع حقيقي لشعوبها التي أكلتهم الحروب وفرقتهم السياسة وجمعتهم المنافي ومخيمات النازحين في أكثر من بقعة في أرض الشرق الأوسط الذي لازال يحمل بين طيات سنواته مفاجآت كبيرة.

تونس ضحية الفوضى ،بلد رأسماله الحقيقي هو الأمن هذا الذي تسرب بسرعة لتظهر المشاكل الاقتصادية دفعة واحدة في بلد يمكنه أن يعيش ببضعة مليارات سنويا، لكن حتى هذه المليارات القليلة لا وجود لها في بلد ظل إقتصاده يعتمد بنسبة 68 بالمئة على القطاع الخاص والإستثمارات التي هربت فيما بعد وتركت تونس تواجه أزماتها لوحدها.

احتجاجات تونس الأخيرة والتي انطلقت على خلفية اقتصادية تمثلت بارتفاع الأسعار وفرض ضرائب جديدة حيث ارتفعت أسعار الوقود وبعض السلع الاستهلاكية إضافة إلى ارتفاع الضرائب على السيارات والاتصالات الهاتفية وخدمات الإنترنت والإقامة في الفنادق وخدمات أخرى والتسريح الطوعي للكثير من موظفي القطاع العام.مما يعني توقف كبير للحياة لدى الكثير من الناس خاصة وإن أي ارتفاع في ألأسعار يؤدي لزوال الطبقة الوسطى في أي بلد.لهذا كان من الطبيعي أن يكون هنالك رد فعل شعبي ضد إجراءات الحكومة التي جاءت ملبية لشروط البنوك التي أقرضت تونس ملايين الدولارات من أجل تحسين اقتصادها الهش نوعا ما.

هذه الاحتجاجات تجاوزت الطابع السلمي التي اعتادت عليه تونس حتى في ثورتها السلمية التي أطاحت بالرئيس بن علي،وشكلت ظاهرة عنف يسجلها الشارع التونسي لأول مرة وهذا ما دفع الحكومة لاعتقال الكثير من هؤلاء المحتجين الذي بلغ عددهم حتى الآن 800 معتقل في عموم البلاد.

الاحتجاجات صاحبها عملية تخريب وحرق متعمدة للقطاع الحكومي وبعض منشآت القطاع الخاص الذي تراجع دوره في سنوات ما بعد الثورة بدرجة كبيرة جدا مما أدى لارتفاع البطالة وتدني سعر صرف الدينار التونسي أمام الدولار واليورو.

بالعودة للاحتجاجات نجد إنها حملت كما قلنا طابع(التخريب)والعنف الذي يبدو موجها ومنظما وهو سلوك غريب على المجتمع التونسي الذي وجد في هذه الاحتجاجات ما يجعله يشكك في النوايا من جهة،ومن جهة ثانية يتهم النظام السابق بالوقوف ورائها ودعمها إعلاميا ومحاولة إستغلالها من أجل عودة رموزه للسلطة حتى وإن كانت من بوابة الديمقراطية التي ترسخت كثيرا في تونس بعد الثورة. وأصبحت نموذجا قويا في بناء ديمقراطية صحيحة في منطقة الشرق الأوسط وبالتحديد في دول ما يسمى(الربيع العربي) التي لازال بعضها تحت وطأة الحروب الداخلية كما هو الحال في ليبيا المجاورة لتونس.

هذه النظرة الغربية لتونس كونها الديمقراطية الناجحة في المنطقة لم تكن هذه النظرة كافية لانتشال تونس من وضعها الاقتصادي في مرحلة ما بعد الثورة وتم دعم كافة الحكومات التسعة التي جاءت بعد بن علي لكنها فشلت في بناء اقتصاد تونسي قادر على الصمود وتلبية احتياجات المواطنين بل وصل ألأمر في السنوات الماضية إلى عجز الحكومة عن تسديد رواتب الموظفين.

يمكننا القول إن الوضع الاقتصادي السيئ في تونس هو العامل الرئيسي وراء هذه الاحتجاجات التي تعكس بالتأكيد حالة الشعب ووضعه المعاشي خاصة إذا ما عرفنا إن فترة حكم بورقيبة ومن بعد بن علي لم تركز على كافة ولايات تونس في التنمية والبناء بقدر ما كان تركيزها على المدن الساحلية ذات البعد السياحي الجاذب لملايين السياح سنويا،وهذه السياسة تركت آثارا كبيرة على مدن الوسط والجنوب التونسي التي شهدت أغلبيتها مظاهرات احتجاج على الوضع المعاشي وزيادة الضرائب التي شرعتها الحكومة بداية عام 2018

حسين علي الحمداني

ديالى

المعارضة في مصر تواجه عراقيل للمنافسة

السيسي يعلن ترشحه لولاية رئاسية ثانية

□ القاهرة، (أ ف ب) – اعلن الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي الجمعة ترشحه لولاية ثانية في الانتخابات الرئاسية التي ستجري جولتها الاولى في اواخر آذار/مارس 2018.

وجاء هذا الاعلان خلال خطاب القاه السيسي في مؤتمر بالقاهرة خصصه لشرح انجازات ولايته الرئاسية وتم بثه على التلفزيون الرسمي.

وقال السيسي الذي يقود البلاد بيد من حديد منذ وصوله الى السلطة في العام 2014 اقول لكم بالصراحة والشفافية التي تعودنا عليها راجيا ان تسمحوا لي وتتقبلوا ترشحي لمنصب رئيس الجمهورية".

ولن يجد السيسي أي صعوبة في الفوز بولاية ثانية، بعد انكفاء المعارضة الاسلامية والعلمانية بجناحيها اليساري والليبرالي اثر حملة القمع التي تلت الاطاحة بالرئيس الاسلامي محمد مرسي في تموز/يوليو 2013.

ولاية ثانية

وخلال المؤتمر، دعا السيسي المصريين الى المشاركة بشكل كبير في الانتخابات، قائلا "صوتوا لمن تريدون". وجاء اعلان السيسي الترشح لولاية ثانية عشية وصول نائب الرئيس الاميركي مايك بنس الى مصر في جولة هي الاولى له الى الشرق الاوسط وتشمل ايضا الاردن واسرائيل.

وكان السيسي قد اطاح في العام 2013 حين كان قائدا للجيش، بالرئيس الاسلامي محمد مرسي.

وامام الراغبين في الترشح الى الرئاسة المصرية مهلة تنتهي في 29 كانون الثاني/يناير الحالي.

ومن المقرر ان تبدأ حملة الانتخابات الرئاسية رسميا في 24 شباط/فبراير وتنتهي في 23 اذار/مارس.

وكانت الهيئة الوطنية للانتخابات حددت الجولة الاولى من الانتخابات الرئاسية من 26 الى 28 اذار/مارس، على ان تكون هناك جولة ثانية، اذا لزم الامر، من 24 الى 26 نيسان/ابريل.

وهي ثالث انتخابات رئاسية منذ الاطاحة بنظام الرئيس الاسبق حسني مبارك عام 2011 اثر انتفاضة شعبية.

والإثنين، أعلن رئيس حزب الاصلاح والتنمية المصري محمد انور السادات عدم المشاركة في الانتخابات الرئاسية بعد أن رأى ان المناخ الحالي لا يسمح بذلك.

وقال السادات، النائب الرلماني السابق، في مؤتمر صحافي في مقر حزبه في شرق القاهرة "نزولا على رأي اعضاء الحملة (الانتخابية) قررنا الا نشترك في الانتخابات ولا نستمر في خوض العملية الانتخابية".

وأوضح السادات، وهو ابن شقيق الرئيس الراحل أنور السادات، ان قراره ليس "نابعا عن خوف" ولكنه قال "لم يعد هناك اي نوع من احترام كرامات ولا حرمات الناس واتوقع ان تحدث مضايقات وربما اكثر من ذلك الفترة القادمة".

كما اعلن رئيس الوزراء المصري الاسبق أحمد شفيق في اوائل كانون الثاني/يناير الجاري أنه لن يكون مرشحا الى الانتخابات الرئاسية، وذلك بعدما كان اكد من الامارات نيته الترشح.

ويواجه المرشح الاخر الناشط الحقوقي اليساري خالد علي مشاكل قضائية، وقد طعن في حكم صدر بحقه في أيلول/سبتمبر بالسجن ثلاثة أشهر بتهمة ارتكاب "الفعل الفاضح"، ما قد يعطل مشاركته في الانتخابات.

جمع توكيلات

اما رئيس نادي الزمالك المصري مرتضى منصور فأعلن عزمه على الترشح للانتخابات الرئاسية، غير انه اقر في الوقت نفسه بصعوبة جمع التوكيلات اللازمة.

وتتهم منظمات دولية تدافع عن حقوق الانسان السيسي بانه ارسى "نظاما قمعيا" لا يقبل باي معارضة وذلك منذ الاطاحة بمرسي.

وخلال ولاية السيسي الرئاسية، شهدت مصر العديد من الهجمات على قوات الامن والمدنيين.

وفي 24تشرين الثاني/نوفمبر، سجل اسوأ اعتداء في التاريخ الحديث للبلاد اسفر عن سقوط 300قتيل في مسجد في سيناء.

ووافق مجلس النواب المصري في اوائل كانون الثاني/يناير الجاري على تمديد حال الطوارئ في مصر لمدة ثلاثة أشهر، وذلك نظرًا الى "الظروف الأمنية الخطيرة التي تمر بها البلاد".

وظل محمد أنور السادات لستة أشهر يمهد لترشحه لرئاسة مصر لكن مساعيه واجهت عقبة وهي أنه لا يستطيع العثور على فندق مستعد لتأجير قاعة تنطلق منها حملته الانتخابية. وقال أسامة بديع المنسق الإعلامي لحملته إن فندقا تعلل بأنه محجوز بالكامل لمدة عام فيما قال آخر لهم إنه تلقى تعليمات من أجهزة أمنية بعدم عقد مؤتمر لهذا الشخص.

طلب حملة

وأضاف بديع أن مطابع رفضت طبع البرنامج الانتخابي للسادات. لكنه رفض تسمية الفنادق الثلاثة الكبرى في القاهرة التي رفضت طلب الحملة ولم يحدد شركات الطباعة الخمس التي رفضت العمل معهم.

وتحدث من يحاولون منافسة الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي في انتخابات الرئاسة التي ستجرى في مارس آذار عن جهود حثيثة للقضاء على حملاتهم الانتخابية قبل أن تبدأ بهجوم من وسائل إعلام على المرشحين وتخويف المؤيدين وعملية ترشيح مكرسة لصالح الرئيس.

وأحجمت الهيئة الوطنية للانتخابات عن التعليق على مخاوف المعارضة.

ولم يستجب المكتب الإعلامي للحكومة المصرية لأسئلة عما قاله المرشحون عندما تواصلت معهم رويترز عبر الهاتف وكتابة.

وتعهدت هيئة الانتخابات بإجراء التصويت وفقا لمبادئ الاستقلالية والشفافية والموضوعية. وأعلن السيسي مساء الجمعة أنه سيترشح لولاية ثانية لرئاسة البلاد. وتلك الانتخابات هي الثالثة في مصر منذ انتفاضة 2011 التي أطاحت بحسني مبارك. ومن المقرر أن تبدأ الحملات الانتخابية يوم السبت الموافق 20يناير كانون الثاني لكن منظمين من المعارضة يقولون إن جهودهم لإطلاق حملات مرشحيهم تتعرض للتضييق.

وانسحب السادات (62 عاما) بشكل مفاجئ هذا الأسبوع من سباق الرئاسة بسبب مخاوف أمنية على فريق حملته الانتخابية. واغتيل عمه الرئيس الراحل محمد أنور السادات في عام 1981. وقال بديع من مقر حملة السادات بعد انسحابه من السباق مباشرة إن هناك حملة ممنهجة للتخلص من المرشحين ووصفها بأنها "عملية اغتيال سياسي. وتراجع رئيس الوزراء المصري قائد القوات الجوية السابق أحمد شفيق، الذي كان ينظر إليه كأقوى منافس للسيسي، عن خططه للترشح للرئاسة هذا الشهر وقال إنه قضى وقتا طويلا خارج البلاد وفقد الصلة بالمشهد السياسي المصري.

كلمة : المحامي خالد المرشح المحتمل للانتخابات الرئاسية المصرية خلال كلمة في مقره الانتحابي

وزير الخارجية الروسي يصف الستراتيجية الدفاعية الأمريكية بالمواجهة

بنس يزور الشرق الأوسط رغم خطر إغلاق الإدارات الفدرالية

□ واشنطن، (أ ف ب) – يغادر نائب الرئيس الأميركي مايك بنس الجمعة واشنطن للقيام بجولة في الشرق الاوسط، رغم خطر "إغلاق" الادارات الفدرالية الذي يرخي بظلاله على الادارة ، حسبما أعلنت متحدثة باسمه.

وقالت المتحدثة اليسا فرح لوكالة فرانس برس إن "لقاءات نائب الرئيس مع قادة مصر والاردن واسرائيل تشكل جزءا من الأمن القومي لأميركا"، مشيرة إلى ان الرحلة تسير "كما كانت مرتقبة".

وبحسب مسؤول أميركي، هذا القرار لن يعاد النظر فيه مهما كانت تطورات المحادثات الجارية في الكونغرس التي من المفترض أن تتوصل الى اتفاق بحلول منتصف ليل الجمعة السبت لتفادي اغلاق جزئي للادارات الفدرالية.

وكانت الزيارة مقررة اصلا نهاية كانون الاول/ديسمبر، لكنها تأجلت في ظل التوتر الناجم عن قرار الرئيس الاميركي دونالد ترامب المثير للجدل بالاعتراف بالقدس عاصمة لاسرائيل.

عاصمة دولة

وأثار هذا الاعتراف الأحادي الذي أعلن عنه في السادس من كانون الأول/ديسمبر، غضب الفلسطينيين الذين يريدون أن تكون القدس الشرقية عاصمة للدولة التي يطمحون اليها.

وقررت الولايات المتحدة الثلاثاء "تجميد" نصف الاموال المخصصة لوكالة الامم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (اونروا)، في خطوة أخرى فاقمت التوتر.

ومن المتوقع ان يصل بنس السبت إلى القاهرة حيث سيلتقي الرئيس عبد الفتاح سيسي، ثم ينتقل بعدها الى عمان للقاء الملك عبد الله الثاني. ويتوجه نائب الرئيس الاميركي الى إسرائيل في 22و 23 كانون الثاني/يناير حيث سيلتقي رئيس الوزراء بنيامين نتانياهو والرئيس رؤوفين ريفلين. وليس هناك اي لقاء مرتقب مع مسؤولين فلسطينيين. وبالاضافة الى خطاب يلقيه أمام الكنيست، سيزور بنس حائط المبكى في البلدة القديمة من القدس ونصب المحرقة التذكاري "ياد فاشيم".

تهديدات متنامية

الى ذلك وصف وزير الخارجية الروسي امس استراتيجية الدفاع القومي الاميركية الجديدة بانها "استراتيجية مواجهة"، بعد ان اشارت واشنطن الى الصين وروسيا كتهديدات متنامية.

ورفض وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف الاتهامات الاميركية بأن الصين وروسيا تقوضان الجهود لتعزيز الامن الدولي.

وقال لافروف خلال مؤتمر صحافي عقده في الامم المتحدة "من المؤسف انه بدلا من اجراء حوار عادي، وبدلا من استخدام أسس القانون الدولي، فان الولايات المتحدة تسعى لاثبات زعامتها من خلال استراتيجيات ومفاهيم مواجهة كهذه".

وجاء كلام لافروف تعليقا على قيام وزير الدفاع الاميركي جيم ماتيس بكشف استراتيجية الدفاع القومي الاميركية التي وضعت التنافس بين القوى الكبرى أولوية تتقدم على محاربة الارهاب.

واعتبر لافروف ان الاستراتيجية تعكس سعي المؤسسة العسكرية للحصول على "موارد مالية اضافية".

واضاف ان روسيا "منفتحة على الحوار"، مشيرا الى ان العديد من اصحاب المناصب الرفيعة في الجيش الاميركي يتفهمون الحاجة الى "الاستقرار الاستراتيجي" الذي يشمل ان تعمل روسيا جنبا الى جنب مع الولايات المتحدة. وذكر لافروف بأن موسكو عضو مؤسس في الامم المتحدة من خلال الاتحاد السوفياتي سابقا، وساهمت على مدى عقود في بناء نظام عالمي يستند الى حكم القانون.

واعتبر لافروف ان الاتفاق النووي الايراني سيكون غير قابل للاستمرار في حال قررت الولايات المتحدة الانسحاب منه، كما هدد الرئيس الاميركي دونالد ترامب.

وقال لافروف في مؤتمر صحافي في مقر الامم المتحدة في نيويورك "لا يمكن المضي بهذا الاتفاق في حال قرر احد المشاركين فيه الانسحاب منه من طرف واحد".

سد ثغرات

وتابع "سينهار ولن يكون هناك اتفاق جديد"، قبل ان يضيف "اعتقد بان الجميع يعرفون ذلك".

وكان الرئيس الاميركي طلب في الثاني عشر من كانون الثاني/يناير من الاوروبيين العمل على "سد الثغرات الرهيبة" الموجودة حسب رايه في الاتفاق، والا فان الولايات المتحدة ستعيد فرض العقوبات على ايران، وستخرج بحكم الامر الواقع من الاتفاق الذي وقع في فيينا عام 2015.

وتابع لافروف ان الوضع وصل الى "نقطة حاسمة"، مشيرا بشكل واضح الى ان موسكو لن تحاول انقاذ الاتفاق مع الشركاء الاخرين فيه، الا انها ستسعى لاقناع الاميركيين بعدم التخلي عنه.

واكد لافروف مرة ثانية ان الانسحاب من الاتفاق الايراني سيوجه ايضا اشارة سيئة جدا الى كوريا الشمالية التي تملك قنبلة نووية ويسعى اعضاء مجلس الامن لاقناعها بالتخلي عنها.

تحية : نائب الرئيس الامريكي مايك بنس يحيي الصحفيين في مبنى الكونغرس

عواصم

توقّف الإدارات الفدرالية الأمريكية في غياب إتفاق بشأن الموازنة

□ واشنطن) ,أ ف ب) – بعد عام تماما على تولي دونالد ترامب مهامه الرئاسية، دخلت الولايات المتحدة فترة من الاضطرابات امس السبت مع اغلاق جزئي للادارات الفدرالية اثر الفشل في التوصل الى تسوية حول الموازنة في مجلس الشيوخ.

رغم المباحثات المكثفة في الايام الاخيرة فشلت الغالبية الجمهورية والمعارضة الديموقراطية والبيت الابيض في الاتفاق على موازنة ولو مؤقتة كانت ستتيح تفادي "الشلل" الذي دخل حيز التنفيذ منتصف ليل الجمعة السبت (05,00 ت غ).

وتبادل الجمهوريون والديموقراطيون على الفور الاتهامات بتحمل مسؤولية الاغلاق واتهم البيت الابيض الديموقراطيين بجعل الاميركيين "رهائن".

وضع مهاجرين

وصرحت المتحدثة باسم البيت الابيض سارة ساندرز هاكابي "هذا المساء وضع (الديموقراطيون في مجلس الشيوخ) السياسة قبل امننا القومي (...) لن نتفاوض حول وضع المهاجرين غير الشرعيين بينما يجعل الديموقراطيين المواطنين رهائن عبر مطالبهم غير المسؤولة".

وقال زعيم الغالبية الجمهورية في مجلس الشيوخ ميتش ماكونيل متوجها الى الديموقراطيين ان اغلاق الادارات الفدرالية "كان بالامكان تفاديه 100 بالمئة●

الا ان زعيم هذه الاقلية تشاك شومر رد عليه ان "الاغلاق سيسمى +شلل ترامب+ لان لا احد سوى الرئيس يمكن تحميله مسؤولية الوضع الذي نحن فيه".

ولم يحصل الجمهوريون الذي يشكلون اغلبية ب 51مقعدا في مجلس الشيوخ من الحصول سوى على خمسين صوتا، بفارق كبير عن الاصوات الستين (من اصل مئة سناتور) الضرورية لتمديد الموازنة اربعة اسابيع حتى 16 شباط/فبراير.

وهذه المرة الاولى التي يطبق فيها هذا الاجراء منذ تشرين الاول/اكتوبر 2013 في عهد الرئيس السابق باراك اوباما. وقد استمر 16يوما. وسيترجم ببطالة تقنية بلا اجور لاكثر من 850 الف موظف فدرالي يعتبرون "غير اساسيين" لعمل الادارة.

وتعذر تحديد الى متى سيستمر هذا الاغلاق الجديد اذ من المفترض ان تستأنف المفاوضات بين المعسكرين سريعا.

وطالب شومر الرئيس بالدعوة الى اجتماع طارئ في البيت الابيض مع زعماء الحزبين للعمل على التوصل الى تسوية.

وكان الديموقراطيون اكدوا انهم لن يصوتوا على مشروع قانون لا يشمل تمويلا على المدى الطويل لبرنامج "تشيب" للتامين الصحي الحكومي للاطفال الفقراء.

كما يطالبون بإيجاد حل لنحو 690 ألفا ممن يسمون "الحالمين" (دريمرز) وهم من الشباب والبالغين الشباب الذين دخلوا الولايات المتحدة بشكل غير شرعي عندما كانوا اطفالا وباتوا مهددين بالطرد بعد الغاء برنامج "داكا" الذي اقرته إدارة باراك أوباما ومنحهم تصريحا موقتا بالاقامة.

ستبدأ الاثار الاولى للاغلاق بالظهور فعليا الاثنين. فنشاطات العديد من الوكالات الفدرالية كادارات الضرائب ستصبح محدودة لكن الاجهزة الامنية لن تتأثر بشكل عام. والعسكريون الاميركيون البالغ عددهم 1,4ملايين شخصا سيواصلون عملياتهم لكن دون ان يتلقوا اجورا.

اجواء عامة

وصرح السناتور الجمهوري من لويزيانا جون كينيدي "بلادنا أسسها عباقرة لكن يديرها اغبياء"، مختصرا بذلك الاجواء العامة.

ولم يعد هناك اي شكوك حول ما ستكون عليه نتيجة التصويت رغم يوم طويل من المفاوضات المكثفة وتصريح ترامب بانه اجرى "لقاء اوليا ممتازا" مع شومر في البيت الابيض، ما اثار املا بالتوصل الى اتفاق في اللحظة الاخيرة.

في المقابل اتهم شومر الرئيس بالتقلب في مواقفه مع ان الاتفاق كان في متناول اليد بعد الاجتماع.

وكان مجلس النواب حيث يتمتع الجمهوريون بالغالبية اقر مساء الخميس تمديد العمل بشكل مؤقت بتمويل الادارات الفدرالية التي تنص ايضا على استمرار العمل لمدة ست سنوات في برنامج "تشيب" بطلب من الديموقراطيين. وتأمل الغالبية الجمهورية باقرار موازنة للعام 2018 تعزز النفقات العسكرية، احد وعود الحملة الانتخابية لترامب الذي اعتبر ان القوات المسلحة تنقصها التجهيزات بعد اكثر من 16عاما من الحروب دون توقف.ويفكر اعضاء الكونغرس ايضا في انتخابات منتصف الولاية في تشرين الثاني/نوفمبر المقبل. ويعتبر الديموقراطيون ان الجمهوريين الذين يمسكون بكل زمام السلطة من البيت الابيض ومجلسي النواب والشيوخ سيتحملون مسؤولية الشلل وسيدفعون ثمنا غاليا.

اما الجمهوريون فيأملون في استغلال "الاغلاق" لمعاقبة اعضاء مجلس الشيوخ من الديموقراطيين الذين سيترشحون الى ولاية ثانية في عشر ولايات فاز فيها ترامب خلال حملته الانتخابية الرئاسية.

واشارت وسائل الاعلام الى ان اربع ولايات منها صوتت لصالح الجمهوريين مساء الجمعة.

الا ان استطلاعا للرأي اجرته صحيفة "واشنطن بوست" وشبكة "ايه بي سي" ونشر الجمعة ان 48 بالمئةمن الاميركيين يعتبرون ان الجمهوريين يتحملون مسؤولية اي اغلاق محتمل في مقتبل 28 بالمئة يحملون المسؤولية الى الديمقراطيين.

مبنى الكابيتول مقر الكونغرس الامريكي